

التمويل الإسلامي تلبية الطموحات العالمية وإمكانيات النمو

– الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا –

Islamic finance to meet global ambitions and growth potential

The USA Model

أ. خيرة مسعودي

طالبة دكتوراه "ل.م.د"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط- الجزائر

messkhei@gmail.com

أ.د. محمد فرحي

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط- الجزائر

farhi_mdz@yahoo.fr

الملخص:

تعالج هذه الورقة بعض جهود ومجالات التمويل الإسلامي ببعض الدول الغربية، حيث تشير العديد من الشواهد على تزايد فرص التمويل الإسلامي بها، خاصة في اعقاب الازمة المالية العالمية لسنة 2007، أين عملت الزيادة الأخيرة في اهتمام العديد من الدول الغربية بالتمويل الإسلامي، على خلق فرص لمراكز التمويل الإسلامي المحلية والعالمية. وذلك بعد الزخم الذي شهدته الإصدارات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل بعض هذه الدول الغربية، ويستمد البحث أهميته بالوقوف على الامكانيات ومتطلبات نمو التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز توجهاتها بمثل هذه التمويلات، خاصة في بيئة تتسم بالاعتراف بالتمويل التقليدي وعدم حظر الربا، فهناك عوامل كثيرة مثل الروابط التجارية والاستثمارية بينها وبين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي - دول مجلس التعاون الخليجي - وماليزيا، وزيادة تفضيل المستثمرين لحلول المالية الأخلاقية والمتطلبات الضخمة للبنية التحتية لتلبية مستهدفات مستقبلية إلى جانب الدعم الحكومي لقطاع التمويل الإسلامي من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وتمويل التجارة والصناديق الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تمويل اسلامي - دول غربية - الولايات المتحدة الأمريكية- الإمكانيات والتحديات

Abstract:

This paper addresses some of the efforts and areas of Islamic finance in some Western countries, where many evidence indicates the increasing opportunities for Islamic finance, especially in the wake of the global financial crisis of 2007, where the recent increase in the interest of many Western countries in Islamic finance, creating opportunities for centers Local and global Islamic finance. After the momentum witnessed by the issuance of financial Shariah compliant by some of these Western countries, the research draws its importance to identify the potential and requirements of the growth of Islamic finance in the United States of America and to strengthen their orientation with such funding, especially in an environment characterized by recognition of

traditional funding and non-usury, Such as trade and investment links between the OIC countries - the GCC countries - and Malaysia, increasing investor preference for ethical financial solutions and huge infrastructure requirements to meet future targets As well as government support for the Islamic finance sector from Islamic banking services, products, trade finance and Islamic funds.

Keywords: Islamic Finance - Western Countries - United States - Potential and Challenges

مقدمة:

شهدت المالية الإسلامية في صياغتها المعاصرة تحولات جوهرية عكست فاعليتها وقدرتها على الاستجابة للتحديات المختلفة، واستطاعت رغم حداثة نشأتها أن تثبت وجودها وتزاحم السوق المالية الغربية، لذلك فقد كثر الحديث عن مسيرة النجاحات المتتالية التي حققها التمويل الإسلامي في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية، مثل بريطانيا وألمانيا وكندا ولوكسمبورغ... الخ، هاته الدول ومثيلاتها حققت مساعي كبيرة من خلال تبني فكرة التمويل الإسلامي.

الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول الغربية، لم تقوت الفرصة لاقتحام هذا المجال، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، وكان مسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتبني هذا النظام ليس كبديل حقيقي للتمويل التقليدي، أو من منطلق أنه تمويل إسلامي يحظر فيه التعامل بالربا، وإنما من منطلق حلول مبدئية والخروج من الأزمة المالية، فذلك كان يسمى بالتمويل الأخلاقي لما يحمله هذا التمويل الجديد من إيجابيات، وكذا الاعتراف العالمي له.

الاشكالية:

إن نمو التمويل الإسلامي وآفاقه في أي دولة إسلامية أو غير إسلامية، مدعوم بالعديد من الحوافز، أهمها الدعم من القطاع الحكومي عن طريق إدخال مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية والشرعية لنجاح هذا النوع من التمويل، وكذا توفير البنى الداعمة للتمويل الإسلامي مثل المؤسسات المالية الإسلامية والموارد البشرية المؤهلة، لتنمية هذا النظام، ومن خلال هذا يمكن طرح الاشكال التالي: ما هي الدوافع التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية للجوء الى التمويل الإسلامي؟ وكيف يمكن لها أن توفق بالعمل بنظامين مختلفين في المبادئ والأسس؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي؟ وما الخصائص التي يمتاز بها؟
- ما هي أبرز الإمكانيات التي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن توفر لتمويل التمويل الإسلامي؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجهه عند تطبيقه في اقتصاد تقليدي وإخضاعه لأنظمة وقوانين مالية تقليدية؟
- ما هي الآفاق المستقبلية التي تتطلع إليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التمويل؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم حالة الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الدول العربية وغير العربية، المسلمة وغير المسلمة، والتطرق إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى نمو التمويل الإسلامي في المنطقة وكذا نظراتهم وتوجهاتهم المستقبلية للتمويل الإسلامي.

محاور الدراسة:

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: التمويل الإسلامي والمستجدات المالية العالمية.
- المحور الثاني: إمكانيات نمو التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- المحور الثالث: تحديات وآفاق التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الأول: التمويل الإسلامي والمستجدات المالية العالمية

يشهد العالم الإسلامي -بل وغير الإسلامي- اليوم اهتماما متزايدا بالصناعة المالية الإسلامية باعتبارها بديلا مطلوبًا شرعا، وسوقا واعدا مغريا، ومنقذا مأمولا للخروج من الوضعية المزرية التي يعيشها الاقتصاد العالمي جزاء الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وما هو متوقع من مثيلاتها في أي وقت، وفي أي مكان. وسيحدد من خلال هذا المحور أهم المبادئ والخصائص التي يتمتع بها التمويل الإسلامي منذ نشأته حتى الآونة الأخيرة، ثم نعرض لإلقاء نظرة على مدى توسع انتشار التمويل الإسلامي عالميا، والأسباب الداعمة لانتشاره.

أولا: المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي

أخذ التمويل الإسلامي يتطور بقوة منذ فجر القرن الحادي والعشرين، بحيث انتقل من صناعة ناشئة إلى أسواق عالمية، يعمل فيها المسلمون وغير المسلمين، جنبا إلى جنب، فالتمويل الإسلامي تجاوز مراحل مهمة مثل الوجود والحصول على اعتراف السلطات المالية العالمية، ومؤخرا تقديم خدمات مالية متقدمة ومرحبة بأسعار تنافسية تتوخى العناية الكافية للتوافق مع الشريعة الإسلامية.¹ تحقق كل ذلك في ظرف 31 سنة فقط حيث في السبعينيات من القرن الماضي لم يكن يعيه سوى قليل من الأشخاص، حتى في أوساط المجتمعات المسلمة المتعلمة، ثم أصبحت اليوم واقعا عمليا معروفا على نطاق واسع، وفي سنة 1980 بدأت كنظام جديد للوساطة المالية على الرغم من أن البيئة غير مواتية ودون مساعدة المؤسسات المشتركة اللازمة لعملها الناجح.

1. تعريف التمويل الإسلامي:

عرف التمويل في الاصطلاح الاقتصادي " بأنه النشاط المؤدي لحصول على الأموال المستخدمة في المشروعات، أو توفير المستلزمات المالية والخطط، وكذلك تأمين المال اللازم للنشاط الاقتصادي " ² كما يعرف التمويل الإسلامي، على أنه " تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدّها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية الإسلامية. ³ ويعرف أيضا بأنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى

المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁴

2. السمات الأساسية للتمويل الإسلامي:

ترتسم السمات الأساسية للتمويل الإسلامي في اجتناب الفائدة، والمشاركة في التجارة والأعمال الأخرى والخراج بالضمان وكسب المال مقابل العمل على المخاطرة، فالقرض في إطار التمويل الإسلامي يعتبر معاملة نقدية أو مالية فحسب، حيث يتم تبادل الأموال فقط بضمان السداد التام دون أي عائد إلى الدائن ولا يعتبر استثمار⁵، فالاستثمار في الإطار الإسلامي ليس مجرد معاملة مالية أونقدية يكون فيها انتقال الأموال النشاط الوحيد، بل يغطي احتياجات كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عكس وسائل التمويل المصرفي التجاري الذي يتمثل جوهره في صيغة واحدة (القرض) بفائدة.

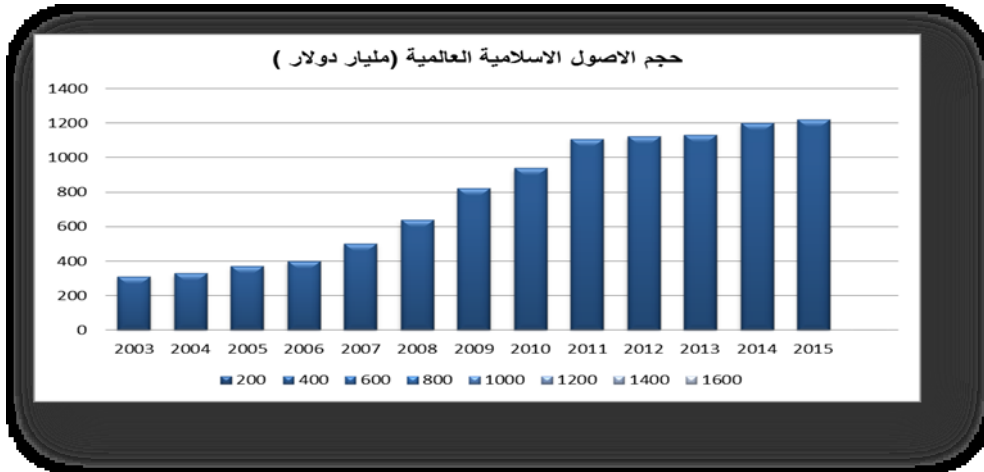
3. خصائص التمويل الإسلامي:

- يتميز نظام التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التمويلات الأخرى منها:⁶
- صيغ التمويل الإسلامي تحول التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، فالغرم بالغرم وبذلك يحقق معيار العدل في المعاملات المالية؛
 - معدل الفائدة ثمن للإقراض والاقتراض ربا محرم يؤدي إلى تضخيم النشاط التمويلي مقارنة مع أساليب التمويل الإسلامية للنشاط الانتاجي التشاركي والحقيقي؛
 - التمويل الإسلامي يحرم عمليات المضاربة الآجلة عمليات الشراء والبيع المستقبلية ويعتبرها ضمن البيع الغرر المحرم لأنها تمثل المتاجرة بأصول لم تتحقق؛
 - تنوع صيغ التمويل الإسلامي وتعددتها إذ توجد أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والاحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري كالبيع الأجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأخير التشغيلي والتأجير التمويلي؛
 - صيغ التمويل الإسلامي ليست نقيضا للضمانات فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل والضمانات الكافية التي تؤمن مخاطر استثمار الأموال؛
 - صيغ التمويل الإسلامي تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الشرعية المالية والاقتصادية والفنية، وهذا يعنى أن المشروعات عند دراستها تخضع لسلم الأولويات الإسلامية مما يحقق تخصيصا أفضل للموارد والاستخدامات بما فيه تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ثانياً: الانتشار الجغرافي للتمويل الإسلامي عالمياً

على الرغم من أن التمويل الإسلامي بدأ كصناعة وليدة في السبعينيات من القرن الماضي كانت تركز في الغالب على الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد أصبح في وقتنا الراهن نظاماً مالياً كاملاً ومتكاملاً، وتحول إلى خيار أكثر تماسكاً ومقدرةً على المنافسة وتميز باتساع قاعدة المستثمرين والمصدرين وتحسن البنية التحتية للصناعة وزيادة النشاط الخارجي، ويتواجد التمويل الإسلامي في أكثر من 75 دولة بشكل أو بآخر، من خلال نحو 600 مؤسسة مالية، كما شهدت الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة وهونج كونج وسنغافورة وألمانيا زيادة أيضاً في نشاط التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة. وجاءت هذه التطورات مدعومة جيداً من خلال إدخال تحسينات في البنية التحتية على هذه الصناعة، حيث تواصلت التطورات التنظيمية بهدف مواكبة الصناعة لمتطلبات السوق من أجل تحقيق الهدف الأسمى للتمويل الإسلامي كنظام مالي مستدام ومنصف، ويعد أن سجلت الصناعة معدل نموي جميع قطاعاتها الاقتصادية، يتوقع أن تتوسع الصناعة لتتجاوز حاجز الـ 3 تريليونات دولار بحلول 2018، وأن تستمر في التطور باعتبار التمويل الإسلامي جزءاً متزايد الأهمية من النظام المالي العالمي، وسوف نوضح من خلال الشكل الموالي حجم الأصول المالية الإسلامية العالمية ما بين سنتي 2003-2015.⁷

الشكل (1): يوضح حجم الأصول المالية الإسلامية العالمية ما بين سنتي 2003-2015



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير ندوة التمويل الإسلامي لسنة 2015، ص 8

1. التمويل الإسلامي والصراع التنافسي:

من إيجابيات المقاربة الجيواقتصادية تجاوز القراءتين السائدتين لخريطة التمويل الإسلامي في الغرب بين الانبهار (القناعة بمصداقية مبادئ التمويل الإسلامي) والمؤامرة (الاستحواذ على مدخرات المسلمين) ووضع اهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي في سياق الصراع الجيواقتصادي الذي بات يشكل أهم عنصر في العلاقات بين الدول. فالمقاربة الجيواقتصادية تتيح أفقاً بحثية جديدة في تحليل ظاهرة انتشار التمويل الإسلامي داخل وخارج العالم الإسلامي، في دول مثل بريطانيا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، وفرنسا، وأستراليا، وإيطاليا، وإسبانيا مؤخرًا، عبر العلاقة بين القوة والسيطرة والفضاء بأبعاده الاقتصادية، والأخلاقية، والقيمية، والتشريعية. فالصراع التنافسي يمتد إلى حقول

عديدة ومختلفة تتضمن اليقظة الاستراتيجية، والإعلام، والبحث والتعليم والتدريب، وتكييف المعايير التشريعية، والمحاسبية والضريبية لاستقطاب التمويل الإسلامي الذي يتحول تدريجياً إلى ميدان حساس للأمن القومي كرهان أوتهديد أوالاثنين معا. فبينما كان التمويل الإسلامي يربط في أوروبا بالأصولية وتبييض الأموال والإرهاب، أصبح لا يشكل "في نظر الجهات المعنية بالذكاء الاقتصادي" فرصاً تمويلية واستثمارية وربحية جديدة فحسب، بل أيضاً أحد مراكز القرارات الاستراتيجية التي يمكن أن تلعب دوراً متمامياً في المستقبل في ظل تراجع معدل نمو الاقتصاديات الوطنية، وندرة السيولة، وتدهور الاستثمارات، وارتفاع البطالة، واتساع الاحتجاجات الاجتماعية. فتعمل على الاستفادة من هيكله المنتجات المالية الإسلامية ودورها في التأثير على مسار تدفقات التمويل الإسلامي على حساب الدول الأوروبية المنافسة وعلى رأسها بريطانيا لتصبح باريس المركز الجديد للتمويل الإسلامي في أوروبا⁸.

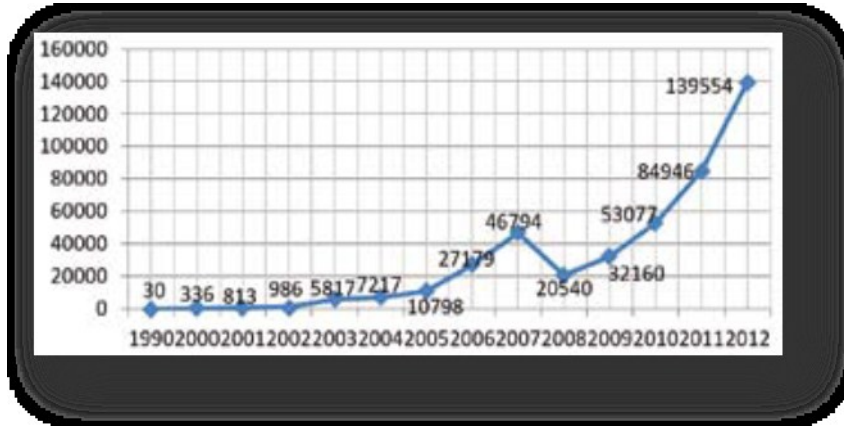
2. مظاهر الاهتمام التمويل الإسلامي عالمياً:

إن استمرار تقدم صناعة التمويل الإسلامي حتى الآن جاء مدعوماً بالاهتمام الكبير من السكان المسلمين إلى جانب تنامي الثروة والهياكل التنظيمية الداعمة. ويتمتع التمويل الإسلامي حالياً بأصول متراكمة تجاوزت التريليونين دولار، ويتوقع أن تتجاوز حاجز الـ 3 تريليون دولار بحلول 2018 وقد تركز نمو التمويل الإسلامي حتى وقتنا الراهن في بعض أجزاء الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. كما شاركت العديد من البلدان الأفريقية على نحو نشط في مجال التمويل الإسلامي، من خلال إصدارات الصكوك والأنشطة المصرفية الإسلامية، انطلاقاً من هذه التوقعات المشرقة، يعمل المجتمع المالي العالمي جاهداً لتعزيز الجهود التعاونية والسعي إلى استكشاف الفرص في هذا القطاع المتخصص⁹.

فمن مظاهر الاهتمام بالمعاملات المالية الإسلامية اليوم هو تواجد ما يزيد عن 300 بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق احكام الشريعة في أكثر من 75 بلدا في العالم، حيث تدير ما بين 500 و800 مليار دولار¹⁰، ولقد أثبتت هذه المنتجات نجاعتها وقوتها في التصدي للأزمات المالية والاقتصادية، والدليل على ذلك التأثير الحيادي جدا للدول التي تتميز بأسلمة نظامها المالي والمصرفي من خلال الانتشار الكبير للبنوك الإسلامية والأدوات الهندسة المالية الإسلامية فيها¹¹، فالإقبال على شراء الصكوك الإسلامية ليس مقتصرًا فقط على مستثمري العالم الإسلامي، فقد أظهرت دراسة حديثة تزايد اقبال مستثمري أوروبا والولايات المتحدة على طلب الصكوك الإسلامية في ظل النمو الملحوظ لها منذ إصدارات دول الخليج لهذا النوع من السندات،

أما عن حجم اصدار الصكوك الإسلامية عالمياً، فحسب الدراسة التي اعدتها مؤسسة "تروز ان هاملنز" تمثل إصدارات الصكوك الإسلامية في دول الخليج اليوم 81 بالمئة من اجمالي إصداراتها من السندات مقارنة بنحو 26 بالمئة في العام الماضي، وقدرت الدراسة حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في النصف الاول من العام الجاري "2015" بنحو 4.6 مليارات دولار، اي ما يعادل ضعف ما تم إصداره في العام الماضي 2014، وقالت الدراسة ان المستثمرين الاجانب باتوا اليوم يمثلون شريحة مهمة من مشتري الصكوك الإسلامية وأكدت إن كلفة إصدار وترويج الصكوك اخذت في التراجع مع ازدياد وعي خبراء المصارف والمستثمرين بهذا النوع من السندات الذي يعتمد على منح المستثمر جزءاً من ارباح الشركة لا على الفائدة، والشكل التالي يوضح حجم الصكوك الإسلامية المصدرة على مستوى العالم خلال الفترة 1990-2012 م بملايين الدولارات.

الشكل (2): حجم الصكوك الإسلامية المصدرة على مستوى العالم خلال الفترة 1990 - 2012 م بملايين الدولارات



المصدر: zawya, Report IFIS p.11

ما يلاحظ: من خلال الشكل أعلاه أن الصكوك الإسلامية شهدت نموا بارزا وبوتيرة مسرعة، خاصة في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة 2008، مما يثبت الاهتمام الكبير الذي ألوته معظم دول العالم لهذا النوع من الصناعة المالية.

وبعد ذلك تم إصدار صكوك إسلامية في السنوات الثلاث الماضية 2012-2015 تبلغ قيمتها نحو 40 مليار دولار من قبل بنوك ومؤسسات مالية في الشرق الأوسط وآسيا، بالإضافة إلى بلدان إسلامية وبعض المؤسسات الدولية غير الإسلامية، مثل البنك الدولي.

المحور الثاني: إمكانيات نمو التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية

نستعرض من خلال هذا المحور، أهم المعالم الرئيسية للتمويل الإسلامي، انطلاقا من مسار التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم نحاول إبراز أهم المؤسسات المالية والمصرفية منها التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية وكذا المؤسسات والمصارف الإسلامية كليا، وفي الأخير سنتكلم عن أهم المنتجات المالية الإسلامية التي تتعامل بعض المؤسسات المالية والمصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: مسار التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية

إن مسار التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية عرف عدة محطات، منذ نشأة هذا النوع من التمويل، لذا سنتعرف على تاريخ التمويل الإسلامي، وكذا العوامل التي ساعدت على زيادة الطلب عليه، من خلال النقاط التالية:

1. تاريخ التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية:

لوجدنا الفارق بينه وبين البداية الرسمية لطرح منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية لا يتخطى سبع سنوات¹²، حيث ظهر التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة مع الجهود الشعبية "ببيت التمويل اربا"، والذي بدأ بتقديم منتجات التمويل العقاري المتوافقة مع الشريعة في عام 1987. كما عمل البنك الدولي مع كل من البنك العقاري في الولايات المتحدة، والبنك الإسلامي الرئيسي عام 1993 على تهيئة برنامج هيكل التمويل الإسلامي السكني¹³.

من بعد ذلك صار البنك العقاري في الولايات المتحدة، فرعا اتحاديا لبنك الكويت المتحد (UBK)، حيث أصبح بنك الكويت المتحد مكتب للاسترشاد في مجال التمويل الإسلامي، خاصة فيما يخص صيغة الإجارة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فهذا المنتج استخدم لتمويل المنازل بالولايات المتحدة آنذاك. حيث اطلق على هذا البرنامج " المنزل". فبنك الكويت المتحد بدأ في فتح كل الأبواب أمام التمويل الإسلامي في أمريكا، كما قام بتطوير عملية التوريق الإسلامي، بما في ذلك مشاركة المؤسسات التي ترعاها الحكومة الأمريكية.¹⁴ ومنذ ذلك الحين تواصلت المبادرات لتحفيز التمويل الإسلامي، حيث وافقت على اصدار منتج آخر وهو "المرابحة لتمويل العقاري" والتي بدأ اصداره بمدينة كاليفورنيا، وبعد ذلك شهدت الولايات المتحدة، أكثر من 35 مؤسسة مالهية تقدم خدمات مالهية مطابقة للشريعة الإسلامية في جميع المجالات المالية، سواء كانت منتجات تمويلية أو استثمارية، وهذا العدد في تزايد مستمر.¹⁵ ومن المفارقات أن نجد بنوكاً أمريكية يقارب عمرها القرن من الزمان، وليس لها فروع خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرح منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك نزولاً عند رغبة عملائها، ولتكون لها حصة من أرباح هذه المنتجات ذات الطلب المتزايد يوماً بعد يوم. وتدل بعض الابحاث على أن التمويل الإسلامي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1982، وذلك بتأسيس « بنك ويتير » في منطقة ويتير في ولاية كاليفورنيا، ليكون أول بنك إسلامي يرخص له بالعمل في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من عدم ذكر البنك صراحة بأنه بنك إسلامي، فإنه يحدد في جميع معاملاته، وحتى موقعه على الإنترنت بأنه لا يمّول أي معاملات متعلقة بالكحول أو القمار، ولا يتعامل بالربا، ويمتنع عن تمويل أي تجارة محرمة شرعاً، أولها تأثير سلبي في المجتمع، وقد جذب هذا البنك الكثير من العملاء، وفتح له فرعاً في ولاية تكساس، وقد شجع نجاح البنك مؤسسيه، وتعتبر هذه الشركة أول شركة تمويل إسلامية تعلن صراحة بأن جميع معاملاتها متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمستثمرين فيه على تأسيس شركة تمويل إسلامية في العام 1987 تحت مسمى « بيت التمويل الأمريكي لاربا »، ولها مجلس ومستشارون إسلاميون، وقسم تدقيق إسلامي.¹⁶

من خلال هذه الاطلالة السريعة على تاريخ التمويل الإسلامي، في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يبدو بعيد عن بداياته في دوله رائدة في التمويل الإسلامي كماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لذلك سوف نتطرق الى أهم الأسباب والعوامل التي دعت لتبني الولايات المتحدة الأمريكية للنظام المالي الإسلامي فيم العنصر الموالي.

2. عوامل الطلب على التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية:

هناك عدة أسباب رئيسية دعت لنمو التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية من أبرزها:

1.2 عوامل عقائدية ودينية:

حيث تشير وزارة الخارجية الأمريكية أن الإسلام هو واحد من أسرع الديانات نموا في معظم الولايات المتحدة، هذا النموي يرجع إلى المهاجرين المسلمين الذين كان معظمهم من إيران والعراق والصومال والسودان وأفغانستان ويوغوسلافيا، كما ازداد عدد المسلمين الباكستانيين والهنود الذين يعيشون في الولايات المتحدة إلى حد كبير، وفي الآونة الأخيرة تزايد عدد المسلمين من اندونيسيا وماليزيا. فهذه الاتجاهات الديموغرافية مفيدة لتقدير الطلب على التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة.

ووفقا لمسح سكاني لسنة 1990 حيث كان عدد المسلمين يمثل نحو 4 في المئة من المهاجرين الجدد و7 في المئة من المهاجرين الجدد في عام 2000، ثم ارتفعت نسبة المهاجرين المسلمين في الولايات المتحدة بين عامي 1995 - 2003، الذين جاءوا من بلدان حيث كان الإسلام هودين الأغلبية من 10 في المئة إلى 14 في المئة. وكانت تقديرات لسنة 2005 لمكتب تعداد الولايات المتحدة، يدل على أن 2.1 مليون شخص في الولايات المتحدة، منها 9 ملايين من الجالية الإسلامية¹⁷

كما قدر مركز "بيو" البحثي الأمريكي عدد المسلمين في الولايات المتحدة بـ 3.3 مليون نسمة من كل الأعمار يعيشون في الولايات عام 2015، وهذا يعني أنهم يشكلون حوالي 1 بالمائة من إجمالي سكان البلاد، وتوقع المركز أن يتضاعف عددهم بحلول عام 2050.¹⁸

تعتبر الأسباب العقائدية من أهم الأسباب التي ساهمت في ترسيخ فكرة التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية، والطلب المحتمل هودرجة الالتزام الديني. حيث تم تحديد الخبراء ثلاثة مستويات متميزة من مراعاتها في المجتمع المسلم هي:¹⁹

- **المستوى الأول:** ويتألف هذا المستوى نسبة كبيرة من المسلمين الملتزمين الذين لا يستخدمون التمويل التقليدي. وتمثل هذه المجموعة في السوق الأساسية للترتيبات التمويل الإسلامي.

- **المستوى الثاني:** يستخدم حاليا التمويل التقليدي، ولكن قد يتحول إلى التمويل الإسلامي إذا كان متاح. غالبا ما يتكون هذا الفريق من الأطفال الذين ولدوا بين الولايات المتحدة والمهاجرين، بدلا من أبوين مهاجرين أنفسهم.

- **المستوى الثالث:** ويضم أقل نسبة من المسلمين، الذين يستخدمون حاليا التمويل التقليدي، ومن المرجح ان تستمر في استخدامها حتى لو كان هناك بديل متوافق مع الشريعة الإسلامية. أي غير مبالغين بنوع التمويل.

2.2 عوامل اقتصادية:

منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 زاد الإقبال على خصائص التمويل الإسلامي - مثل مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر، والاستثمارات القائمة على المسؤولية الاجتماعية والاستمرارية البيئية، والارتباط بين التمويل والأنشطة الاقتصادية العينية - وأصبحت تقدم بديلا لعدد أكبر من المنتجات المالية التقليدية.

واعتباراً أن الولايات المتحدة أنها أكثر متضرر بالأزمة المالية الأخيرة، فإنها تبحث عن الحل البديل لهذا النوع من الأزمات.

ثانياً: المؤسسات الداعمة للتمويل الإسلامي في الولايات المتحدة

كما ذكرنا سابقاً أن هناك أكثر من 35 مؤسسة مالية تقدم خدمات مالية مطابقة للشريعة الإسلامية في جميع المجالات المالية، سواء كانت منتجات تمويلية أو استثمارية، وهذا العدد في تزايد مستمر، لكن مقارنة ببعض الدول الغربية الأخرى أن هذا العدد قليل من المؤسسات التي تقدم رسمياً المنتجات المالية الإسلامية في الولايات المتحدة. فهناك بعض البنوك تقوم بتخصيص وتقديم المنتجات المالية في شكل قروض للعملاء المسلمين على أساس ما هو مطلوب، ولكن لا تقدم المنتج المالي الإسلامي الرسمي وحجز هذه المعاملات في شكل قروض تقليدية. بالإضافة إلى وجود سبع مؤسسات دون أن تعلن حالياً منتجات التمويل الإسلامية الرسمية ومنظمتين للريح التي تقدم نماذج من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية²⁰، ولذلك سوف نركز فقط على المؤسسات التي تقدم المنتجات المالية الإسلامية رسمياً من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أهم المؤسسات المالية والمصرفية التي تقدم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية

بالولايات المتحدة الأمريكية

المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية	أهم نشاطاتها
اريا والإرشاد and Guidance LARIBA 1987	اريا: هي مؤسسات بيوت التمويل التي تقدم تمويل الأصول، ولكن لا يمكن الاحتفاظ بأموالهم. تأسست في عام 1987 من قبل رجال الأعمال الذين يؤمنون بالتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، اريا هي أقدم من المنظمات، والمملوكة حالياً من قبل أعضاء المجتمع الإسلامي الأمريكي. ويقع مقرها في باسادينا كاليفورنيا ومرخصة لبيع منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في 49 ولاية. تقدم اريا نموذج عقد الإيجار إلى شراء (الاجارة المنتهية بالتملك) مع أحكام تصل إلى 30 سنة، بالإضافة إلى التمويل بالإجارة لتمويل المنازل والسيارات، والعيادات، والمعدات الطبية. كما يقدم اريا التأجير مع تراجع الأسهم لبناء مساكن الأسرة الواحدة، ويمول الأعمال الصغيرة والتجارية.
HSBC	مجموعة الإرشاد كما دأبت مجموعة الإرشاد أيضاً في المجتمع المسلم على تقديم المنتجات المالية منذ أبريل 2002 في ولاية فرجينيا، والمرخص لها حالياً لبيع منتجاتها في 18 ولاية. وتقدم منظمة التمويل العقاري من خلال الملكية المشتركة، أو ما يسمى المويل بالمشاركة. بالإضافة إلى تقديم منتجات التمويل العقاري، الإرشاد تبحث حالياً لتوريق عقود التمويل محلية بحيث تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشراء من قبل المستثمرين المسلمين.
	هوينك كبير والوحيد الذي يقدم التمويل العقاري الإسلامي والمنتجات المتوافقة

<p>مع الشريعة الإسلامية الأخرى في الولايات المتحدة، ويركز نشاط التمويل الإسلامي في ولاية نيويورك. منذ عام 1996، وعرضت HSBC منتجات والخدمات التمويل الإسلامي في مكاتب في مجال الخدمات الإسلامية العالمية في الخارج في المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية وماليزيا وبنغلادش واندونيسيا وسنغافورة وبروناي. في الولايات المتحدة، HSBC يقدم الشريعة التمويل العقاري، وحسابات الودائع، وبطاقات الائتمان. إتش إس بي سي يستخدم نموذج التمويل العقاري الإجارة عقد الإيجار إلى الخاصة. ويتم استثمار الودائع من حسابات ودائع بدون فوائد كعاصمة للمنتجات التمويل العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ثم يتم توزيع نسبة محددة من الربح التي تم جمعها من نماذج التمويل العقاري بمعدل معين عبر حسابات الودائع. وفصل المال في حسابات بدون فوائد من الاستثمار في صناديق "الربوي".</p>	
<p>يقع بنك (Devon) في (شيكاغو)، ويخدم الجمهور منذ حوالي ستين سنة كأى بنك تقليدي آخر. وحديثاً، قام البنك بإدخال خدمة التمويل الإسلامي للراغبين في تملك البيوت بعيداً عن الربا، وذلك بالتشاور مع بعض طلبة العلم، حيث يقدم خدماته التمويلية في ست عشرة ولاية، ويعد بالمزيد، وتقديم خدمة شراء السيارات بنفس الطريقة، وخدمة إعادة التمويل بالطرق المشروعة لمن تملك بيتاً عن طريق البنوك الربوية. يعتمد طريقة بيع المرابحة للواعد بالشراء، والإجارة المتناقصة المنتهية بالتمليك. والإجارة</p>	<p>Devon Bank</p>
<p>شركة الزاد هي إحدى شركات الاستثمار التي تقدم خدمة ما يسمى بالمحافظ الاستثمارية، يوجد مقر الشركة في ولاية (فيرجينيا)، حيث توجه عملاءها إلى نوعية وطريقة الاستثمار، المباح شرعاً، والمجدي اقتصادياً</p>	<p>شركة (Azzad)</p>
<p>شركة (Guidance) من الشركات الحديثة نسبياً في مجال الاستثمار الإسلامي في أمريكا، حيث بدأت نشاطها في ولاية (Virginia) عام 2002 ميلادي، وتقوم بالاستثمار في توفير البيوت للراغبين في ثلاث عشرة ولاية أمريكية، ولا تمارس أي نشاط تجاري آخر، وتعتمد الشركة على رؤوس أموال أجنبية من خارج الولايات المتحدة، من الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، وذلك حسب مصادر الشركة. تقوم (Guidance) بالتمويل على أساس (المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك). وحسب مصادر الشركة وتقرير لجنة الرقابة الشرعية فيها، فإنها تقوم بشراء البيت مشاركة مع العميل، متحملة تبعات هذه المشاركة، ثم تقوم بتأجير حصتها وبيعها بالتدريج للعميل، إلى أن تنتهي الشراكة بينهما بشراء العميل كل نصيب الشركة.</p>	<p>شركة (Guidance)</p>

<p>الشركة المتحدة هي إحدى فروع مؤسسة الوقف الإسلامي في أمريكا الشمالية المعروفة اختصاراً (NAIT)، ويتولى هذا الفرع النشاط الاقتصادي الاستثماري للمؤسسة الأم. بدأت الشركة عملها عام 2000م، ومقرها في ولاية (إلينوي) وتبرم هذه الشركة عقود الوكالة، وعقد الإجارة.</p>	<p>الشركة المتحدة للاستشارات الاستثمارية (AAAI)</p>
<p>هما مملوكان للقطاع الخاص. وقد وضعت مشاركتهم في التمويل الإسلامي إلى حد كبير نتيجة لمواقعها في أحياء متعددة الأعراق مع تركيزات عالية من المسلمين. بنك ديفون: حيث يقدم بنك ديفون منتجاته داخل وخارج ولاية أيلينوي على حد سواء منذ عام 2003. ويقدم تمويل للأعمال الصغيرة والبناء. كما يتم تقديم التمويل العقاري من خلال إما نموذج المرابحة أو الإجارة. حيث يقدم بنك ديفون هاتين الصيغتين (المرابحة التجارية وعمليات الإجارة والعمليات العقارية) من أجل استحواذ لعملائها من الشركات. بنك الجامعة كما بدأ بنك الجامعة في آن آرور بتقديم المنتجات المالية الإسلامية في جويلية 2003 عندما قامت السماسرة ووكلاء العقارات توعينهم من هذه الأسواق المتخصصة. تلقي الودائع العائد الصافي تحسب من تقاسم الأرباح في منتجات التمويل العقاري، التأجير.</p>	<p>بنك ديفون في شيكاغو وبنك الجامعة في آن آرور 2003</p>

المصدر: من إعداد الباحثين إتمادا على: معن خالد القضاة، شركات التمويل الإسلامية العاملة على الساحة الأمريكية، دراسة مقدمة للمؤتمر الدوري الثالث لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، نيجيريا، 2005، ص ص 7-27.
Shirley Chiu and Robin Newberger , Islamic Finance: Meeting Financial Needs with Faith Based Product, Research Review , Profitwise News and Views February 2006, p 10-11.

ثالثا: أنواع المنتجات المالية الإسلامية المتداولة في الولايات المتحدة

حاليا هناك أنواع من التسهيلات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة من قبل المتعاملين والمستثمرين الأمريكيين مثل: الإجارة، والمرابحة، والمشاركة. كما تقدم شركة واحدة منتج الودائع على نموذج المضاربة، قد وضعت العديد من المصطلحات الإنجليزية الخاصة للإشارة إلى منتجات المالية الإسلامية من قبل مقدمي التمويل الإسلامي لسهولة التعريف، لا سيما في ربط هذه المنتجات المالية بأشكال التمويل الإسلامي الموجودة خارج الولايات المتحدة، ومن بين هذه المنتجات المالية: ²¹

- **صكوك الإجارة:** تمت الموافقة على شكل الإجارة رسميا من قبل أورينت في ديسمبر عام 1997. ويطلب من المصرف المتحد للكويت، حيث أصدر أورينت التفسير الإلكتروني رقم 806 الذي يحكم إجارة البنك منتجات التمويل العقاري.
- **صكوك المرابحة:** تمت الموافقة على تنظيم منتجات المرابحة كذلك من قبل أورينت في عام 1999، وقد وافق على هذا النوع من التسهيلات ليس فقط لشراء العقارات السكنية، ولكن أيضا

لتمويل بناء العقارات، والمخزون التجاري، واقتناء المعدات التجارية. وقد وجدت أورينت أن تمويل المربحة هو المعادل الاقتصادي لأي معاملة مالية مربحة.

- **صكوك المشاركة:** لم تتم الموافقة على نموذج التمويل بالمشاركة لاستخدامها من قبل البنوك، ولكن تم الموافقة عليها من قبل شركتين من مقدمي الخدمات المالية - **التوجيه سكني واريبا**. يستخدم التوجيه السكني عقد التمويل العقاري، في حين أريبا يستخدم لتمويل الأعمال التجارية فقط.
- **صكوك المضاربة:** قد وافقت مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية على هذا المنتج للحماية لأنه "المعادل للودائع، وقد سمح بالفعل بتنظيمها.

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتمويلات الإسلامية ازداد في الثلاثين سنة الماضية، وهي تحوي الآن سبع صناديق إسلامية بـ 3.6 مليار دولار، وهو ما يمثل 7.9 بالمائة من مجموع الصناديق المدارة عبر العالم، نمو التمويل الإسلامي بأمريكا كان مختلفاً عن باقي البلدان الغربية، حيث ارتبط بالأساس بالطلبات الداخلية، كما يبدو أن التنوع في الإصدارات للصكوك الإسلامية تحقق خلال فترة وجيزة، وذلك من خلال ما أصدرته شركة شرق كامبرون للغاز بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي شركة النفط والغاز ومقرها ولاية لويزيانا، صكوك بنظام عقود المشاركة بمبلغ 167 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى ما أصدرته شركة جنرال إلكتريك (GE) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي صكوك إجازة في نوفمبر عام 2009 كما قامت شركة غولدمان ساكس في نيويورك بإصدار صكوك مماثلة في سبتمبر عام 2014.

الجدول رقم (2): إصدارات شركات البارزة لأول مرة في الربع الثالث من 2014

المصدر	بلد الإصدار	العملة	تاريخ الإصدار	حجم الإصدار (مليون دولار)	الأجل سنة
جولدمان ساكس	جزر الكايمان	دولار أمريكي	23 سبتمبر	500	5
إمارة الشارقة	ماليزيا	دولار أمريكي	23 سبتمبر	25	1
حكومة هونج كونج	ماليزيا	ين ياباني	25 سبتمبر	2.500	1

المصدر: بيتك للأبحاث، سوق الصكوك استمرار التوسع في الربع الثالث من 2014، ماليزيا، 30 أكتوبر 2014، ص 3.

من خلال الجدول نلاحظ: أمريكا: في قطاع صكوك الشركات، أصبح جولدمان ساكس أول بنك استثماري أمريكي يستغل سوق الصكوك العالمي من خلال أول صفقة له بمبلغ 500 مليون دولار، وتطرح هذه

الصفحة فرصة أمام المستثمرين المسلمين للدخول إلى القطاع المالي الأمريكي ونجاحها قد يشجع على نحو فعال البنوك الاستثمارية العالمية الأخرى للتفكير في الاستفادة من السيولة الإسلامية من خلال سوق الصكوك.

المحور الثالث: تحديات وآفاق التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة

من خلال المحور السابق تعرفنا على أهم المحطات التاريخية للتمويل الإسلامي، بالولايات المتحدة الأمريكية وكذا أهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذا النوع من التمويل، وكذا المؤسسات المالية والمصرفية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا لم يمنع من ظهور بعض العوائق والتحديات التي تحد من تطوره، خاصة بيئة تتصف بالمعاملات الربوية، كأساس في جل معاملتها، لذلك سوف نتعرف على أهم هذه التحديات من خلال المحور التالي:

أولاً: تحديات التمويل الإسلامي

عند الحديث عن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تبذومخالفة عن باقي دول العالم التي تبنت هذا النوع من التمويل، خاصة أن هذه التحديات تبدو متشابهة رغم اختلاف الانظمة والبيئة العاملة فيها، ومن أهم التحديات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ما يلي²²:

1. التحديات التنظيمية:

إن تنظيم العمل المصرفي والمالي في الولايات المتحدة يعمل إلى حد كبير على نموذج يحركه السوق المالي، هذا يعني أنه ليست من اختصاص الهيئات التنظيمية لتعزيز أنواع معينة من المنتجات المالية، بل أنها تستجيب لطلبات المستثمرين التي ترغب في تقديم منتجات مالية جديدة وهذا ما يقيد حجم عرض الإصدارات من المنتجات المالية الإسلامية خاصة "الصكوك الإسلامية"، وتبقى هذه الإصدارات رهينة لطلبات المستثمرين فقط.

كما وضعت الجهات التنظيمية مكتب مراقبة العملة (أورينت)، المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع (FDIC)، مجلس الاحتياطي الاتحادي، والهيئات التنظيمية قرارات بشأن المنتجات المالية الإسلامية على أساس كل حالة على حدى لتمكين البنوك والشركات التي تسعى لتقديم منتجات إسلامية جديدة لإزالة عائق تقييد حجم الاصدار.

2. التحديات الشرعية:

تبقى مسألة الودائع تحدياً بارزاً، فهناك بنك واحد يقدم ودائع تقاسم الأرباح بصيغة "المضاربة". وقد شكك في شرعية وصلاحيه هذا المنتج، وذلك نقلاً عن فتوى "فاتر" الداعمة لهذا البنك. حيث يقول الفتوى أن "مثل هذه الأساليب حسبما يقيدها القانون الاتحادي كان مسموح بها. ونحن هنا نؤكد من جديد الفتوى لدينا على أساس أن الشركة المرخص لها لتنفيذ النموذج الأمثل للإيداع بصيغة المضاربة." والمشكلة تتمثل في عدم امتثال جزء منها للشرعية الإسلامية، وهو أن منتج المضاربة صحيح أنه عبارة عن تقاسم عبء المخاطر بين المودع والبنك عن طريق الحصول على حصة المودع في كل من الربح والخسارة، فإن الهيكل التنظيمي بالولايات المتحدة لا يسمح تقبل لأي وديعة التي ستكون محل خطر. وهذا يعني أن المودعين ساهموا فقط في الأرباح، والبنوك تسعى إلى "تسهيل" أي خسائر من احتياطات الودائع لديها.

يبدو أن العقوبات مع أحكام الشريعة الإسلامية المتأصلة في مزج نماذج التمويل التقليدية والإسلامية. وتشغيل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، إذا كانوا الزبائن على علم بأن المنتجات المالية التي في محافظهم لدى البنوك لم تكن متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا من شأنه أن يعرض بشكل كبير ثقة العملاء في الشركة الإسلامية المعنية، وأعلى أكبر نطاق في صناعة الخدمات المالية الإسلامية ككل. "

3. قيود البنية التحتية:

إن عدم نضوج الصناعة المالية الإسلامية هو أيضا وضع غير ملائم بالنسبة لمقدمي المنتجات المالية الإسلامية. فاللوائح بالولايات المتحدة صارمة بشأن الخدمات المصرفية والمالية للأفراد الذين يقدمون التمويل الإسلامي في هذا البلد، وخاصة الذين يتعاملون بشكل حصري تقريبا مع الإقراض العقاري الإسلامي المضمون، حيث لم تتخذ مواقف ذات مخاطر عالية. وكذا صغر حجم هذه الصناعة يعني أيضا أنه ليس لديها بنية تحتية متطورة للمساعدة في تخفيف المخاطر. ومصادر السيولة لصناعة محدودة جدا، حيث أصبح المصدر الوحيد للسيولة هو التوريق المدعوم بالأصول الحقيقية من قبل المستثمرين والحكومة.

4. ضيق حجم السوق المالية الإسلامية:

إن محدودية حجم السوق المالية الإسلامية في الولايات المتحدة يشكل في حد ذاته تحديا للمنظمين، فضيق السوق المالي الإسلامي يحد من الآليات المتاحة للمصرفية الإسلامية لتسديد أصولها. فهناك مؤسستان وحيدتان هما "فريدي ماك وفاني ماي" والتي تقومان بتوريق القروض العقارية الإسلامية وعلى نحو فعال في الولايات المتحدة.

ثانيا: آفاق ومستقبل التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية

إن التحديات التي ذكرناها سابقا، لم تمنع من إمكانية استمرارية نمو التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يزداد الإقبال على النموذج الإسلامي لتمويل الأعمال التجارية على نطاق واسع، وهو يشهد نموا متسارعا ملحوظا في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، فالطلب يزداد من قبل أصحاب المشاريع المسلمين الذين يحاولون البقاء ضمن حدود الشريعة أو التعاليم الإسلامية. ما يجعل هذا النوع من التمويل يختلف في هيكلته الفريدة عن هياكل التمويل التقليدي، والاختلاف الأهم يبقى في الامتثال لقوانين مكافحة الربا.²³

فالولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول الغربية تتطلع لتطوير التمويل الإسلامي، وذلك من قاعدة البحث عن الكسب وتعدد مصادر التمويل، لمواجهة التحديات العالمية التي أصبحت تفرضها العولمة والرأسمالية، مما جعلها تفكر في الحلول الإسلامية، ومن مظاهر توجهاتها المستقبلية لتبني هذا التمويل ما يلي:²⁴

1. بتزايد الإقبال على منتجات التمويل الإسلامي من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية:

إن ازدياد توافر التمويل الإسلامي يأتي استجابة لزيادة في عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة، مع 2.6 مليون في عام 2010 وذلك بحسب تقرير مركز أبحاث بيوللسكان لعام 2011، قد تبين أن العدد المتوقع للجالية المسلمة سوف يتضاعف إلى 6.2 مليون نسمة بحلول عام 2030. وفي عام 2012 أشارت

التقديرات إلى أن هناك 81000 شركة مملوكة لمسلمين في الولايات المتحدة، مع تركز ما لا يقل عن نصف تلك الشركات في نيويورك، شيكاغو، وهيوستن. في حين أن معظم تمويلها يعتبر من ضمن تمويل الأعمال الصغيرة، ويتم من خلال التمويل التقليدي، حيث يشعر 20 في المئة من المسلمين الأكثر ورعاً بالقلق من أدوات التمويل التقليدية، ويبحثون عن إيجاد خيارات شرعية بديلة كالتمويل الإسلامي المبني على المرابحة أو المشاركة أو الإجارة المنتهية بالتملك.

هذا دليل أن هناك معادلة طردية ما بين تزايد عدد المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الطلب على التمويل الإسلامي مما يثبت جدارة هذا التمويل واستمراره، وذلك لتضاعف عدد المسلمين مستقبلاً، وهذا ما أكدته عدة تقارير عن تزايد عدد المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة تقارير "مركز أبحاث بيوللسكان"، فكلما زاد عدد المسلمين زاد الطلب على التمويل الإسلامي. علق خبير التمويل الإسلامي المعتمد من المعهد الإداري والمحاسبي البريطاني في لندن CIMA - الدكتور خالد المقادي - فقال " لا شك من أن النمو في أعداد الجالية المسلمة سيزيد من جانب الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية بشكل عام ومن ضمنها منتجات التمويل الإسلامي،

2. توسع المؤسسات المالية والصيرفة الإسلامية الأمريكية:

إن نتيجة لتزايد رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل المستثمرين ورجال الأعمال المسلمين في الحصول على التمويل المتوافق مع أحكام الشرعية الإسلامية، سيتيح الفرص لمؤسسات التمويل والبنوك الأمريكية سواء التقليدية أو التي تعمل وفق أسلوب إسلامي، بملاحظة النمو في طلب تلك المؤسسات للتمويل الشرعي، وبالتالي لا بد من العرض أن يستجيب لهذه الطلبات ."

ويتوقع بعض الخبراء أن تشكل السوق المالية الأمريكية فرصة كبيرة لمؤسسات الصيرفة الإسلامية كالمصارف وشركات التأمين التكافلي وشركات المرابحة والتأجير وغيرها لاقتحام تلك السوق الفتية والمليئة بفرص النمو المستقبلية، خاصة وأن هناك إقبال متزايد من المستثمرين الدوليين والعرب بشكل عام على الاستثمار في الأسواق الإسلامية، خاصة الآسيوية والغربية منها، وتعتبر ماليزيا وبريطانيا سباقتان في منح التمويل الإسلامي للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر تلك الشركات عماد التجارة والاقتصاد الحيوي والسليم في أي دولة، وقد لوحظ عقب تجربة بنك جرامين أن مالكي تلك المؤسسات من أكثر الأشخاص التزاماً بسداد أقساطهم، وبالتالي قلة نسبة تعثرها مقارنة بالتمويل الحكومي وللشركات الكبيرة خاصة عقب الأزمة المالية الأخيرة.

كما يرى البعض أن المصارف الإسلامية العالمية ستتنافس فيما بينها على حصة من السوق الأمريكية، مع أن التفوق سيكون لمصارف بريطانية وباكستانية وهندية وماليزية قد فتحت لها فروعاً تنافس فروع المصارف الإسلامية الأمريكية وهي قليلة، كما قد يدخل في المنافسة البنوك التقليدية ومؤسسات الإقراض التقليدية، حيث قد تفتح نوافذ للتمويل والصيرفة الإسلامية، لكي لا يذهب عملاؤها من الجالية المسلمة خاصة في المناطق ذات التركيز الإسلامي العالي، إلى غيرهم من بنوك ومصارف منافسة، ليس هذا فقط بل قد تدخل السوق المالية صناديق الاستثمار العالمية والمحلية للحصول على حصة من تمويل المشاريع الناجمة عن تلك الشركات.

أخيرا يتوقع دخول الحكومة ممثلة ببنك الاحتياط الفدرالي، خاصة عندما تزداد نسبة الإقبال على التمويل الإسلامي حاجز 25 بالمئة من مجمل التمويل الممنوح لتلك الشركات، ليصدر صكوك إسلامية (أي سندات بلا فوائد مقابل عائد محدد وفق الليبور) كما فعلت بداية السوق الماليزية، ومن ثم تطورت التجربة لإصدار الصكوك الإسلامية بمفهومها الحديث لتمويل المشاريع بالتعاون مع المؤسسات المتوسطة والكبيرة على الأغلب:

الخاتمة:

يبدو من خلال استعراضنا لبعض البيانات والتحليلات البسيطة المتعلقة بالتمويل الإسلامي، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت ببعض المبادرات اتجاه تبني هذا النوع من التمويل، حتى ولو كانت المبادرات الحكومية جدوقليلة مقارنة بدول غربية أخرى ومكانتها المالية العالمية فيما يخص التمويل التقليدي، خاصة فيما يتعلق بعدم توفير بيئة قانونية ملائمة أكثر وكذا تعليمات صارمة وخاصة بالتمويل الإسلامي، بالإضافة الى عدم توفير البيئة التنظيمية والضريبية، وقلة المؤسسات المالية والمصرفية الداعمة للتمويل الإسلامي، وقلة المؤسسات التعليمية والتدريبية لتعاليم التمويل الإسلامي مما يؤهلها لوصولها للعالمية في مجال التمويل الإسلامي مقارنة ما وصلت إليه عن طريق التمويل التقليدي وبعض الدول الغربية التي حققت الكثير في الصناعة المالية الإسلامية، رغم كل هذه النقائص لا يمكن إنكار بأنها حاولت الاجتهاد وذلك بمساندتها لهذا التمويل عن طريق توفير بعض المؤسسات المالية والمصرفية للتمويل الإسلامي، وكذا تداول بعض الأنواع من الصكوك الإسلامية، مما يمكننا القول أن التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، له إمكانيات لوأردت استغلالها لوصلت إلى العالمية في صناعة المالية الإسلامية

ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا:

- أن أبرز الاسباب التي دعت الى تواجد التمويل الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية هو تواجد الجالية المسلمة، وبالتالي زيادة أونقصان نمو هذا التمويل متوقف على طلب الجاليات المسلمة هناك؛
- إن العقبات والصدمات التي افرزتها الازمة المالية الأخيرة لسنة 2008، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في البحث عن حلول ناجعة وتصلح في المدى الطويل. وليس من باب التمويل الأخلاقي كما أسموه بعض الدول الغربية؛
- الحكومة الأمريكية لم تعطي اهتمام كبير للتمويل الإسلامي، بحيث لا توجد مبادرات منها على الصعيد العالمي مثلما فعلت بريطانيا ولوكسمبورغ وكندا وغيرها من الدول الغربية في الآونة الأخيرة.

وفي الأخير نلخص الى مجموعة من التوصيات:

- اقتداء الولايات المتحدة الأمريكية بالتجربتين العالميتين الماليزية والبريطانية، خاصة الأخيرة والتي تتشابه معها في البيئة الاجتماعية والدينية؛

- أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر على أطر تشريعية وتنظيمية وتعليمية مرنة بالإضافة الى المجالس الشرعية التي اسست بها منذ 2005، مما يتيح لها فرص واعدة في تبني نظام التمويل الاسلامي، واستغلال هذه الأطر أكثر من خلال إدخال عليها تغيرات توافق مبادئ الشريعة الاسلامية؛
- إعطاء الأهمية أكثر للتمويل الاسلامي، خاصة أن كثير من الدول الاسلامية، أضحت تفكر بجدية في اشتغال التمويل الاسلامي على المدى البعيد.

الهوامش والمراجع:

- ¹ محمد أيوب، النظام المالي في الاسلام، أكاديميا، لبنان، 2009، ص 54.
- ² بن صالح آل فريان، أحكام التمويل المصرفي المشترك، الجزء الأول، دار الكنوز، الرياض، 1433هـ، ص 35.
- ³ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، ط3، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة 2004، على الرابط www.irtims.org.Kjhvdo تاريخ الاطلاع: 20/09/2015.
- ⁴ محمد فوزي، التطبيقات المعاصرة لأنظمة التمويل الاسلامي في القطاع المصرفي والتمويلي والاستثماري، على الرابط <http://www.irtims.org.Kjhvdo> تاريخ الاطلاع: 20/09/2015.
- ⁵ محمد أيوب، النظام المالي في الاسلام، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- ⁶ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- ⁷ تينك للأبحاث، التمويل الإسلامي يقود آفاق جديدة للنمو في إفريقيا، 15 ماي 2015، ماليزيا. على الموقع www.mifc.com
- ⁸ عبدالرزاق بلعباس، التمويل الإسلامي من المنظور الجيواقتصادي، نشر بتاريخ: 05/05/2010. متاح على الموقع: ierc.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=77939&Lng أطلع بتاريخ: 24/12/2015.
- ⁹ تينك للأبحاث، التمويل الإسلامي: الآفاق والتحديات، ماليزيا، 27 أوت 2015، ص 2.

10 *Islamic finance in Europe*. Rodney wilson policy papers (Robert schuman centre for Ad vanced études n 2007/02.décembre 2007. p29.

11 عبد الكريم قندوز ومداني أحمد، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية النموذج المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، عين النقلة، 2009، ص 7.

12 محمد مصبح النعيمي، تاريخ التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة، جمعية اعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، 2012، على الرابط التالي:

<http://eamaar.org/?mod=article&ID=3590>. تاريخ الاطلاع 12/01/2017.

¹³ Victoria Lynn Zyp, B.A.. *ISLAMIC FINANCE IN THE UNITED STATES: PRODUCT DEVELOPMENT AND REGULATORY ADOPTION* Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Arab Studies. Washington. 2009.p10.

¹⁴ Ibi.p10.

¹⁵ محمد مصبح النعيمي، مرجع سبق ذكره.

¹⁶ نفس المرجع السابق.

¹⁷ Shirley Chiu and Robin Newberger -*Islamic Finance: Meeting Financial Needs with Faith Based Products* ،Research Review،Profitwise News and Views February 2006 ،p 9.

¹⁸ <http://www.youm7.com/story/2016/1/8>

¹⁹ Shirley Chiu and Robin Newberger p 9.

²⁰ Ibi .p 10.

²¹ Victoria Lynn Zyp, B.A.p12.

²² Ibid..p26.

²³ دون أسم الكاتب، تزايد إقبال الشركات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية على منتجات التمويل الإسلامي، مجلة الصيرفة الإسلامية،

أفريل 2013، على الرابط: <http://www.islamicbankingmagazine.org/index.php?option=com>

²⁴ نفس المرجع السابق.